والقلب واوا والتصحيح اجود كما تقدم وحينئذ فلا معنى
لهذا التفصيل اذ لا فرق حينئذ بين ان يكونا مونثين
او مذكرين قوله اذا نسب الى ما الخ قال ابن هشام
اذا نسب الى ماء نسب اليه كما ينسب الى كساء فتقول
مائي وماوي لان الهمزة بدل غايته ما فيه ان المبدل
منه مختلف فيهما فهو في كساء واو وفي ماء هاء لان اصله
موه انتهى بتبش اي فاطلق ابن هشام جواز الوجهين
وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وفوقها
على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان قوله ولا
اداته بفتح الهمزة اي الته قوله على القياس اي
قياس ما همزته بدل من اصل من جواز الوجهين قوله
وانسب لصدر الخ يعني انهم قالوا لو سمي بعامل ومعمول
كقام ابواه اعرب فاعله بحسب العوامل وبقي معموله
بحاله وانه لو سمي بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل
اعرب الاول وتبعه الثاني في اعرابه وسكتوا فيما
علمت عن بيان النسب اليهما ولا يبعد ان ينسب الى
الجزء الاول منهما كما في الجملة والمركب المزجي وقالوا لو
سمي بعاطف ومعطوف نحو زيد او عمرو زيد حكي
فانظر كيف النسب اليه سم باختصار قوله واجاز
الجرمي الخ واجاز ابو حاتم السجستاني النسب اليهما معا هو
فيقال تابطي شري كما اجازه في المزجي والعددي كذا في الهمع
قال سم الظاهر ان معنى كل منهما حينئذ المنسوب الى تأبط
شرا لان الاول منسوب الى تأبط والثاني الى شرا وحينئذ
فهما مترادفان فلو قيل هذا تابطي شري فهل كل منهما خبر
او الخبر احدهما والثاني تأكيد له ويحتمل ان مجموعهما هو
المنسوب الى تأبط شرا لا كل منهما فيكون خبرا واحدا
كما في هذا حلو حامض فليراجع انتهى ويلزم على الاحتمال
الاخير وقوع يا النسب في الجزء المزجي والعددي معا قوله
كنيتي سيبويه الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت

[illegible] وما ذكره [illegible] في النسب

والعاجز

والعاجز الذي يجتهد على ظهور اصابعه بيده عند قيامه
من الكبر قوله نسبة الى كنت اي الى هذا اللفظ وما قصد
لفظه يصير علما لنفسه فصح كونه من افراد ما يسمى
به من جملة كما هو موضوع المسئلة قوله والقياس كوني
بضمير الكاف المنقول اليها من الواو بعد نقل الفعل
عند ارادة اسناده الى ضمير الرفع المتحرك من فعل هو
بالفتح وزن كان اصالة الى فعل بالضم وانما كان
القياس كوني برد الواو لزوال سبب حذفها وهو التقاء
ساكنيه مع النون المسكنة لانفصال ضمير الرفع المتحرك
بها قوله مزجا اي تركيب مزج او حال كونه مركبا
ممزوجا قوله فتقول بعلي وتقول في معدي كرب
معدي ومعدوي لانه كقاضي وينبغي ان يكون الراجح هنا
الحذف كما هناك زكريا قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا
قد يشعر هذا مع قوله الاتي وهذان الوجهان شاذان
الخ بان الوجهين الاولين من الاربعة مختلف في
شذوذهما وقياسيتهما لا يرجحان قياسيتهما ابعض
وان ادعى ذلك شيخنا والبعض قوله وامنية هرمزية
هو نسبة الى رام هرمز بلدة بنواحي خوزستان قوله
حكم لولا وحيثما اي ونحوهما كلوما واينما وقوله في النسب
اليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما فكان الاحسن
تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادي قوله بالتخفيف
اي تخفيف الواو ولا ينافي هذا قوله الاتي وضاعف
الثاني من ثنائي لان المراد بالثنائي فيه الثنائي وضعا
كما صرح به الشارح والمنسوب اليه هنا رباعي وضعا
وصيرورته ثنائيا عرضت له بحذف النسب قوله ونحو
نحو خمسة عشر اي مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازي
وفي الفارضي ما يقتضي الاطلاق وقوله حكم المركب
المزجي اي حكم بقية افراد المركب المزجي فوافق ما
في المرادي من ان العددي من المزجي قوله فتقول

Copyright © King Saud University